

## إملاء ما من به الرحمن

[ 102 ] وذا بمنزلة اسم واحد، كما كانت " ماذا " لأن " ما " أشد إبهاما من " من " إذا كانت من لم يعقل، ومثله " من ذا الذي يشفع عنده " والقرض اسم للمصدر، والمصدر على الحقيقة الإقراض، ويجوز أن يكون القرض هنا بمعنى المقرض، كالخلق بمعنى المخلوق، فيكون مفعولا به، و (حسنا) يجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره: من ذا الذي يقرض □ مالا إقراضا حسنا، ويجوز أن يكون صفة للمال، ويكون بمعنى الطيب أو الكثير (فيضاعفه) يقرأ بالرفع عطفا على يقرض، أو على الاستئناف: أي ف□ يضاعفه، ويقرأ بالنصب. وفيه وجهان: أحدهما أن يكون معطوفا على مصدر يقرض في المعنى، ولا يصح ذلك إلا بإضمار أن ليصير مصدرا معطوفا على مصدر تقديره: من ذا الذي يكون منه قرض فمضاعفة من □. والوجه الثاني أن يكون جواب الاستفهام على المعنى، لأن المستفهم عنه وإن كان المقرض في اللفظ فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قال: أيقرض □ أحد فيضاعفه، ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ، لأن المستفهم عنه في اللفظ المقرض لا القرض. فإن قيل: لم لا يعطف على المصدر الذي هو قرضا كما يعطف الفعل على المصدر بإضمار أن مثل قول الشاعر: \* لليس عباءة وتقر عيني \* قيل لا يصح هذا لوجهين: أحدهما أن قرضا هنا مصدر مؤكد، والمصدر المؤكد لا يقدر بأن والفعل، والثاني أن عطفه عليه يوجب أن يكون معمولا ليقرض، ولا يصح هذا في المعنى لأن المضاعفة ليست مقرضة، وإنما هي فعل من □، ويقرأ يضعفه بالتشديد من غير ألف وبالتخفيف مع الألف، ومعناها واحد، ويمكن أن يكون التشديد للتكثير، ويضاعف من باب المفاعلة الواقعة من واحد كما ذكرنا في حافظوا، و (أضعافا) جمع ضعف، والضعف هو العين وليس بالمصدر، والمصدر الإضعاف أو المضاعفة، فعلى هذا يجوز أن يكون حالا من الهاء، في يضاعفه ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى، لأن معنى يضاعفه يصيره أضعافا، ويجوز أن يكون جمع ضعف، والضعف اسم وقع موقع المصدر كالعطاء، فإنه اسم للمعطي، وقد استعمل بمعنى الإعطاء، قال القطامي: أكفرا بعد رد الموت عنى \* وبعد عطائك المائة الرتاعا فيكون انتصاب أضعافا على المصدر، فإن قيل: فكيف جمع ؟ قيل: لاختلاف جهات التضعيف بحسب اختلاف الإخلاص، ومقدار المقرض، واختلاف أنواع